

الإثبات فلا تفيد العموم فإذا قلت : فكيف بوصف أهل الجنة في تناوهم جميع أنواع الفاكهة في قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُن فِيهَا فَاكِهَةٌ وَلَمْ يَكُن فِيهَا فاكِهَةٌ ﴾ حيث أفادت العموم ؟ قلت : إنما دلت عليها القرنية لأن الآية واردة في معرض الامتنان من الله عز وجل على عباده وذلك مقتضى لوجود جميع الفواكه شمول جمع المذكر للإناث :

ذهب جمهور العلماء على أن جمع المذكر لا يشمل الإناث بحسب الظاهر وإنما يشملهن على سبيل التغليب إذا دلت على ذلك قرينة ، وذهب بعضهم إلى شمول جمع المذكر للإناث لمشاركتهن للذكور في الأحكام .

وتعددت آراء العلماء في دلالة العام على جميع أفرادها وهل هي دلالة قطعية أو ظنية ؟

العلماء في ذلك فريقان . . ونمهد لهذا الخلاف بتحرير محله فنقول :

العام . مفرد كلفظ (مَنْ) في قوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سَفِيَانَ فَهُوَ آمِنٌ » وأفراده كل واحد .

وغير مفرد : كلفظ « الطلاب » في مثل قولنا : « الدولة ترعى مصالح « الطلاب » وأفراده أقل الجمع ، وأقل الجمع اثنان .

دلالة العام على ثبوت الحكم لواحد غير معين في العام المفرد ولجماعة غير معينة في العام غير المفرد كالمثالين السابقين دلالة قطعية ؛ لأن الواحد وأقل الجمع وهو اثنان لا يحمّل التخصيص فثبوت الحكم له مقطوع به ولا خلاف في ذلك .

أما أكثر من الواحد والاثنين فذلك محل الخلاف .

الحنفية يقولون إنها قطعية ، والشافعية يقولون إنها ظنية .